



آراء فى القضايا الاقتصادية المعاصرة

حول إشكالية الدعم في مصر

عدد رقم (4) - إبريل ٢٠٢٥

CONTEMPORARY ECONOMIC PERSPECTIVES

Rethinking Subsidy Policy in Egypt

No. 4 - April 2025



www.FEPS.edu.eg

آراء فى القضايا الاقتصادية المعاصرة

حول إشكالية الدعم في مصر

2. الدعم النقدي أم العيني؟

ويدخل الدعم سواء عينياً أو نقدياً في موازنة الدولة ضمن ما يعرف بالمدفوعات التحويلي والتي تنقسم إلى تحويلات مباشرة (نقدية)، وتحويلات غير مباشرة (عينية) والتي تأخذ بدورها أحد شكلين: إما أن يتلقى المستفيد السلع أو الخدمة بالمجان أو أن يدفع فيها أقل من تكلفتها. وفي كلتا الحالتين يؤدي هذا إلي زيادة الدخل الحقيقي للمستفيد بقدر استهلاكه من السلع والخدمات المدعومة. ويتيح هذا التوزيع لمنافع الدعم السلعي- ومن ثم- لصالح الفئات التي تشكل السلع المدعومة بنود إنفاق هامة في ميزانياتها الإنفاقية. أما التحويلات النقدية، فتتصرف آثارها مباشرة إلي زيادة الدخل النقدي للمستفيدين.

علي أنه يظل هناك محددات حقيقية لدرجة الاستفادة الصافية التي تحققها فئة اجتماعية من أي برنامج للمدفوعات التحويلية يتمثل في تلك الأعباء الضريبية (والمالية بشكل عام) والتي تتحملها هذه الفئة مقابل ما تحققه من نفع (سواء زيادة في الدخل الحقيقي أو النقدي)، أي أن الاستفادة الحقيقية إنما تنصرف إلي صافي التحويلات بعد أخذ نمط توزيع الأعباء العامة (ضريبية وغيرها) بين مختلف الفئات في الحسبان.

فإذا نظرنا إلى أوضاع الاقتصاد المصري من حيث ما يتسم به النظام الضريبي من تراجع ملحوظة ومن صور عديدة للتحيز ضد محدودي الدخل. وإذا نظرنا كذلك إلي ضراوة الضغوط التضخمية التي تمثل بدورها ضريبة خفية شرسة، يقع عبئها الأكبر بالمثل علي أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، لأمكن القول بتواضع صافي الأثر التوزيعي للسياسة المالية ولبرنامج الدعم بوجه خاص علي محدودي الدخل في مصر.

1. خلفية عن الموضوع

تعد قضية الدعم في مصر من القضايا الهامة والشائكة التي أثارت -تاريخياً- ومازالت الكثير من الجدل والنقاش الحامي. فهي قضية تمس مستوى معيشة الملايين من أفراد الشعب المصري؛ كما تتعدد وتتشابك جوانبها وأبعادها ما بين الجوانب المالية والاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والسياسية. الأمر الذي يدعو إلي طرح أكثر شمولاً لإشكالية الدعم .. يأخذ في الاعتبار مختلف هذه الجوانب والأبعاد؛ كما يحيط في الوقت نفسه بظروف الاقتصاد المصري الراهنة ومشكلاته الهيكلية سواء من حيث أوضاع المالية العامة، أو هيكل الإنتاج وظروف السوق، أو نمط توزيع الدخل. وكلها أمور تسمح بفهم أفضل لآثار التعديلات المقترحة علي نظام الدعم الحالي، وتضع من ثم أساساً سليماً لعملية إصلاح حقيقي يوازن بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات العدل الاجتماعي.

وفي الآونة الأخيرة تقع سياسة الدعم العيني المطبقة حالياً - ومنذ عقود طويلة - تحت مطرقة النقد الشديد سواء بسبب ما يتردد عن عدم وصول الدعم لمستحقه، وما يحيط بالمنظومة بوجه عام من أوجه فساد وتربح. إلي جانب ما يثار حول ما يمثلته الدعم العيني من عبء كبير على الموازنة العامة والآثار المترتبة علي هذا، سواء من ناحية رفع العجز المالي أو من ناحية اختلال الأسعار وتشوه الأسواق وانعكاس ذلك كله على قضية كفاءة استخدام وتخصيص الموارد القومية النادرة.

**هل يقدم الدعم النقدي بديلاً أفضل
لتحقيق هذا الهدف؟**

3. عبء أنظمة الدعم المختلفة على الموازنة العامة

ولعله من المفيد أن نتوقف هنا عند فكرة حساب العبء الحقيقي للدعم العيني على الموازنة العامة من خلال تخليص الأرقام المنشورة فى الباب الرابع من مشروع موازنة الدولة لعام 2024-2025 (تحت مسمى الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) مما لا يعد دعماً عينياً لصالح محدودى الدخل. وهو أمر ليس باليسير حيث تأتي مخصصات الدعم السلعي فى هذا الباب ضمن قائمة طويلة تضم أشكالاً مختلفة للإنفاق الاجتماعي على مجالات التنمية المختلفة، لكنه أمر يحتمل المقارنة.

فحين تبلغ قيمة اعتمادات الباب الرابع المشار إليه 636 مليار جنيه، يخص الدعم السلعي منها 297 مليار جنيه بنسبة 46,7٪، وينخفض نصيب الدعم التمويني (دعم رغيف الخبز و سلع بطاقات التموين) إلى 134 مليار جنيه بنسبة 21٪ فقط من جملة هذه المخصصات، مقابل 143 مليار جنيه مساهمة فى صناديق المعاشات مثلاً وبنسبة 22,5٪ من جملة الباب الرابع. وهي مدفوعات تستهدف فك تشابكات مالية بين الموازنة العامة وصناديق المعاشات، ولا علاقة مباشرة لها بالدعم العيني. هذا إلى جانب وجود أرقام تخص دعم الصادرات، وعدد من الأنشطة الصناعية والزراعية، وحتى دعم الإنتاج الحربي.. إلخ.

ويخرج قياس مثل هذه الآثار التوزيعية للسياسة المالية عن حدود هذا النص، لكنها ملاحظات منهجية تطرح ضرورة التحلي بنظرة شاملة لجانبى الموازنة العامة ولغيرها من باقى عناصر المشكلة الاقتصادية فى مصر، حين الحكم على كفاءة وعدالة السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل بشكل عام.

وحين نأتى للمفاضلة بين نظامى الدعم كسياسة لإعادة التوزيع، هناك عدد من المعايير الاسترشادية أهمها معيار كفاءة تحقيق الهدف، بخلاف معايير أخرى تدور حول التكلفة الإدارية لتنفيذ البرنامج، والآخر على كفاءة تخصيص الموارد، وهل نرجح تفضيلات المستهلك أم تفضيلات الدولة، ويفهم معيار كفاءة الهدف على مستويين:

■ **كفاءة تحديد الهدف:** وينصرف الأول إلى ما يتوافر من دقة فى تحديد الفئة المستهدفة.

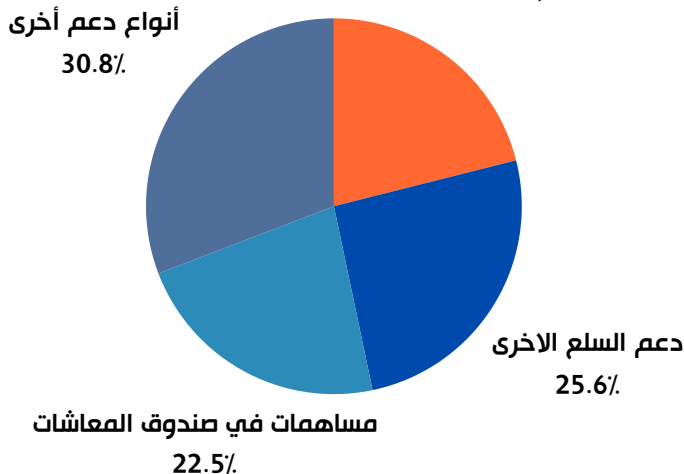
■ **كفاءة الوصول للهدف:** بينما يتعلق الثانى بالقدرة على الوصول بمنافع البرنامج إلى كل أفراد هذه الفئة (حد الشمول)، وبما يكفي احتياجاتهم (حد الكفاية).

إذا الخطوة الأولى فى الحكم على جودة برنامج الدعم النقدي هي فى عبوره لإشكالية الاستهداف، فالمطلوب:

- تحديد من هم مستحقى الدعم.
- توافر قاعدة بيانات تكفل حصرهم وتقدير احتياجاتهم.
- تصميم برنامج للوصول إليهم وبقيم نقدية مناسبة وقابلة للتصحيح مع اتجاهات التضخم.

شكل رقم (1) توزيع أنواع الدعم (2024 - 2025)

دعم رغيف الخبز و سلع بطاقات التموين 21.1٪



المصدر: محسوب بواسطة الباحثة استناداً إلى مشروع الموازنة العامة (2024 - 2025)

وكلها أمور تحتاج إلى بيانات واستقصاءات وقياسات على أسس سليمة. فهل تتوافر بالفعل مثل هذه البيانات على مدي 27 محافظة فى مصر بمراكزها ومدنها وأحيائها، وعلى مستوي ما يقرب من 5000 قرية بتوابعها من عزب وكفور ونجوع؟ وهل تم حساب التكلفة الإدارية المتوقعة لتنفيذ برنامج الدعم النقدي ومتابعته وتحديثه وفقاً لآثر الأسعار على القيم الحقيقية لهذا الدعم؟ وما هو بالمناسبة تقدير العبء المالى المتوقع لهذا البرنامج النقدي على موازنة الدولة، مقارنة بعبء البرنامج الحالى للدعم العيني؟ كلها تساؤلات يجب أن تكون محل دراسة قبل اتخاذ القرار.



4. السياسات المقترحة: الإصلاح المالي

ويظل الإصلاح المالي هو "القضية الحاکمة" لنجاح أي أداة مالية لإعادة توزيع حقيقية للدخل.. سواء أبقينا علي الدعم العيني أم تحولنا إلى الدعم النقدي، بحيث يكون:

إصلاحاً يعيد ترتيب أولويات الإنفاق العام وفاءً بالمنافع العامة .

إصلاحاً يرفع كفاءة الإنفاق العام، ويعمل علي تنمية موارد حقيقية لتمويل هذا الإنفاق من خلال إصلاحات ضريبية تصل إلي أصحاب الدخل العليا ومصادر الفائض الاقتصادي الكامن في هذا المجتمع.

إصلاحاً يعول علي الجهد المستمر من قبل الحكومة لتصميم سياسات مالية واقتصادية كفء قادرة علي التوفيق بين أهداف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتعزيز شروط التنمية الاحتوائية المتواصلة وإعلاء اعتبارات العدل الاجتماعي.

وتضعنا هذه المقاربة السريعة أمام واقع مختلف. فالعبء المالي للدعم العيني (والدعم التمويني بشكل خاص) ليس بالجسامة التي تدعو إلى رفض هذا النظام والتخلي عنه. ملاحظة أخرى تتعلق بالخلط الدائر بين مخصصات الدعم العيني وما يخص الوظيفة الاجتماعية للدولة كما يظهر في الإنفاق الواجب على الصحة والتعليم والبيئة وتطوير العشوائيات ..الخ.

وواقع الأمر أنه إلى أن يتم توفير قاعدة بيانات وافية لحصر مستحقي الدعم ، وإلى أن يتم تطبيق آليات فعالة لتنظيم الأسواق وضبط الأسعار وحصر التضخم سيبقى الدعم العيني هو البديل الأفضل متاح حالياً، خاصة فيما يتعلق بدعم المواد الغذائية والسلع الضرورية. حيث يتفوق الدعم العيني بإمكانية العمل على نحو انتقائي سواء من حيث السلع والخدمات المدعمة أو من ناحية المستفيد. ولا خلاف أن إعلاء تفضيلات المجتمع هنا في ظروف انتشار الفقر وسوء التغذية والرغبة في مساندة الأسرة بالكامل لهو أمر أفضل كثيراً من ترك الأمر لتفضيلات واختيارات المستهلكين الأفراد.

ولا يخل ذلك بضرورة علاج أوجه القصور المختلفة في النواحي التمويلية والتنظيمية والتوزيعية لهذا النظام العيني. وليس بالضرورة أن يكون كل الدعم عينياً أو نقدياً فمن الممكن أن تتكامل برامج الدعم المطبقة. وأن يتم التوسع تدريجياً في برامج الدعم النقدي مع توالي الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي مازالت مطلوبة بالحاج، سواء لضبط أداء الموازنة العامة أو تحديث بنية الإنتاج وتعميق كفاءة الأسواق، أو تطوير البيئة المؤسسية الحاکمة للنشاط الاقتصادي بوجه عام.

أعدت هذا العدد الأستاذة الدكتورة جنت السمالوطي - أستاذ المالية العامة المتفرغ بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر القسم، أو الكلية، أو الجامعة.

عن آراء في القضايا الاقتصادية المعاصرة: تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا الاقتصادية المعاصرة، والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا اقتصادية معاصرة ومتنوعة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
حقوق الصورة - مجلة أكتوبر